

دعوى**القرار رقم (ISR-2021-306)****ال الصادر في الدعوى رقم (Z-2020-13921)****لجنة الفصل****الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة****الدخل في مدينة الرياض****المفاتيح:**

ربط زكوي تقديري - مدة نظامية - عدم التزام المكلف بالمواعيد المحددة نظاماً مانع من نظر الدعوى.

الملخص:

مطالبة المدعية بإلغاء القرار الصادر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بشأن الربط الزكوي التقديري لعام 1440هـ - دلت النصوص النظامية على وجوب تقديم الاعتراض خلال المدة النظامية من تاريخ الإخبار - ثبت للدائرة أن المدعية لم تقدم بالاعتراض خلال المدة النظامية لأحكام النصوص النظامية - مؤدي ذلك: عدم قبول الاعتراض شكلاً لغوات المدة النظامية - اعتبار القرار نهائياً وواجب النفاذ بموجب المادة (42) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

المستند:

- المادة (3) فقرة (1) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم 26040 وتاريخ 21/04/1441هـ.
- المادة (2) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية الصادرة بالأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 21/04/1441هـ.

الواقع:

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، آلله وصحبه ومن والاه؛ وبعد:

إنه في يوم الأربعاء 05/05/2021م عقدت الدائرة الثانية للفصل في مخالفات ومنازعات ضريبة الدخل في مدينة الرياض، وذلك للنظر في الدعوى المقامة من (...) ضد الهيئة العامة للزكاة والدخل وحيث استوفت الدعوى المتطلبات النظامية المقررة، فقد أودعت لدى الأمانة العامة لجان الضريبية بالرقم أعلاه بتاريخ 14/04/2020م.

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعية/ ...، هوية وطنية رقم (...), مالكة (معرض ... للسيارات)، سجل تجاري رقم (...), تقدمت باعتراضها على الربط الزكوي التقديري لعام 1440هـ، مستندةً إلى أنه تم تسجيل الإقرار الزكوي للعام 1440هـ بمبلغ (4,000,000) ريال من قبل النظام وهذا المبلغ غير صحيح، مما ترتب عليه صدور فاتورة بمبلغ

(89,961.06) ريال، في حين أن الإقرار الزكوي لعام 1439هـ مسجل لديها بمبلغ (400,000) ريال وهو رأس المال الفعلي، كما تم تسجيل نقاط بيع على المعرض، بينما لا يوجد نقاط بيع، وتم سداد الفاتورة المستحقة بمبلغ قدره (11,500) ريال، وتطلب تصحيح رأس المال وإسقاط الفاتورة الصادرة عليها.

وبعرض لائحة الدعوى على المُدّعى عليها؛ أجبت بمذكرة تضمنت ما ملخصه أنها: تدفع بعدم قبول الدعوى من الناحية الشكلية لفوات المدة النظامية للتظلم أمام لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، استناداً إلى الفقرة (1) من المادة (الثالثة) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

وفي يوم الأربعاء 05/05/2021م، عقدت الدائرة جلستها عن بعد لنظر الدعوى، وحضرها/ ... هوية وطنية رقم (...), بصفته وكيلًا عن المدعية بموجب الوكالة رقم (...) وتاريخ 15/01/1440هـ، كما حضرها/ ..., بصفته ممثلاً للمدعي عليها، بموجب التفويض رقم (...). وفي الجلسة تم فتح باب المرافعة بسؤال وكيل المدعية عن الدعوى فأجاب: أتعرض على الربط الزكوي التقديري لعام 1440هـ، وأكتفي بالمذكرة المرفوعة على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية، وأتمسك بما ورد فيها من دفاع. وبعرض ذلك على ممثل المدعي عليها أجاب: أطلب عدم سماع الدعوى لفوات المدة النظامية للتظلم أمام لجنة الفصل، وأكتفي بالمذكرة المرفوعة على البوابة الإلكترونية للأمانة العامة للجان الضريبية وأتمسك بما ورد فيها من دفاع. وبسؤال كلا الطرفين عما يودان إضافته أجابتا بالاكتفاء بما سبق تقديمها. عليه تم قفل باب المرافعة ورفع القضية للدراسة والمداولة.

الأسباب

بعد الاطلاع على نظام الزكاة، الصادر بالأمر الملكي رقم (577/28/17) وتاريخ 1376/03/14هـ، وتعديلاته، وعلى لائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2082) وتاريخ 01/06/1438هـ، وعلى نظام ضريبة الدخل، الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/1) بتاريخ 15/01/1425هـ، وتعديلاته، وعلى لائحة التنفيذية، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (1535) وتاريخ 11/06/1425هـ، وتعديلاتها، وعلى البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (26040) وتاريخ 21/04/1441هـ، بشأن قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية.

أما من حيث **الشكل**؛ فإنه لما كانت المُدّعية تهدف من دعواها إلى إلغاء قرار المدعي عليها في شأن الربط الزكوي التقديري لعام 1440هـ، وحيث يُعد هذا النزاع من النزاعات الداخلية ضمن اختصاص لجنة الفصل في مخالفات ومتنازعات ضريبة الدخل. وحيث إن النظر في مثل هذه الدعوى مشروط بالتلطيم أمام لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ التبلغ برفض الاعتراض أمام المدعي عليها، حيث تنص المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، على أنه: "يجوز لمن صدر في شأنه قرار من الهيئة الاعتراض عليه لديها خلال (ستين) يوماً من تاريخ الإبلاغ به، وعلى الهيئة أن تبت في الاعتراض خلال (تسعين) يوماً من تاريخ تقديمها، فإذا صدر القرار برفض الاعتراض أو مضت مدة (تسعين) يوماً دون البت فيه، فللملكون خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه برفض اعتراضه أمام الهيئة أو مضي مدة (التسعين) يوماً دون البت فيه، القيام بأي مما يأتي:

- طلب إحالة الاعتراض إلى اللجنة الداخلية لغرض التسوية، فإذا رفض المُكلّف قرار اللجنة الداخلية بشأن التسوية أو مضت المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، باز للمكلّف التقدم بدعوى التظلم من قرار الهيئة

أمام لجنة الفصل خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ إبلاغه بقرار اللجنة الداخلية أو من مضي المدة المحددة في قواعد التسوية دون الوصول إلى تسوية، ولا تشمل دعوه ما قد يكون تم التوصل في شأنه إلى تسوية مع اللجنة الداخلية.

2- إقامة دعوى التظلم مباشرة أمام لجنة الفصل، كما تنص المادة (الثالثة) من القواعد ذاتها على أنه: "يصبح قرار الهيئة محضناً وغير قابل للاعتراض عليه أمام أي جهة أخرى في الحالات الآتية:

- إذا لم يُقم المكلف دعوى التظلم أمام لجنة الفصل ...".

وحيث إن الثابت من ملف الدعوى أن المدعية أبلغت في تاريخ 14/01/2020م، برفض اعتراضها أمام المدعي عليها، في حين لم تقدم بتنظيمها أمام لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية إلا في تاريخ 14/04/2020م، أي بعد فوات الأجل النظامي المحدد في المادة (الثانية) من قواعد عمل لجان الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية، الأمر الذي يتعمّن معه عدم سماع الدعوى، لرفعها أمام لجنة الفصل في المخالفات والمنازعات الضريبية بعد فوات المدة النظامية.

القرار

ولهذه الأسباب وبعد المداولة، قررت الدائرة بالإجماع:

- عدم سماع الدعوى المقامة من المدعية/ ...، هوية وطنية رقم (...), مالكة (معرض ... للسيارات)، سجل تجاري رقم (...), ضد المدعي عليها/ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، وفقاً لما ورد في الأسباب.
صدر هذا القرار حضورياً بحق الطرفين، وتلي علناً في الجلسة، وقد حددت الدائرة (يوم الثلاثاء 22/06/2021م)، موعداً لتسليم نسخة القرار، ولأي من أطراف الدعوى طلب استئنافه خلال (ثلاثين) يوماً من اليوم التالي للتاريخ المحدد لتسليمها، بحيث يصبح نهائياً وواجب النفاذ بعد انتهاء هذه المدة في حال عدم استئنافه.

وصل اللهم وسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،